أولهما: مرادف للتفسير سواء وافق الظاهر أم خالفه وهذا ما يشير إليه الطبري في تفسيره فيقول: القول في تأويل الآية كذا وكذا، وقال أهل التأويل، واختلف في تأويل هذه الآية ونحو ذلك، ومراده من ذلك التفسير. وفسروا على هذا قوله تعالى: [نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ] يوسف:36، أي: بتفسيره.

ثانيهما: هو نفس المراد للكلام، فإذا كان الكلام إنشاء، فتأويله نفس الفعل المطلوب، من فعل المأمور به وترك المحظور. ومنه ما جاء عن أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها حينما قالت: كان رسول الله ε يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم أغفر لنا** »، يتأول القرآن. يعني يتأول قوله تعالى: [فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ] النصر :3.

وإذا كان الكلام خبرا فتأويله نفس الشيء المخبر به إذا وقع، فتأويل الإخبار عن الساعة ووقتها هو وقت وقوعها فعلا، وهو عين الأمور الموجودة في الخارج سواء كانت ماضية أم مستقبلية. ومنه قوله تعالى: [هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ] يوسف: 100، يقول مجاهد: «تأويل الشيء هو الشيء، قال: ومنه تأويل الرؤيا، إنما هو الشيء الذي تؤول إليه».وبهذا يختلف عن التعريف الأول المرادف للتفسير، لأنه بالمعنى الأول يعنى الكشف عن المعنى وبيانه وشرحه، فهو موجود في اللفظ والذهن والرسم، يفسر الكلام بكلام شارح له، بينما التأويل بالتعريف الثاني هو عين الحقائق الخارجية.

2. اصطلح المتأخرون من الفقهاء والمتكلمين والمحدثين والمتصوفة والمفسرين للتأويل تعريفا يختلف عن الاصطلاح السابق:

فقد عرفه ابن جزي بقوله: « هو حمل الكلام على معنى غير المعنى الذي يقتضيه الظاهر بموجب اقتضى أن يحمل على ذلك ويخرج على ظاهره ». وبمثل هذا التعريف عرفه الآمدي فقال هو: «حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر مع احتماله له بدليل يعضده ».

وبهذا المعنى جاء تعريفه لدى العلماء، ولا يكاد يخرج عن مدلوله هذا مهما اختلفت العبارات، وهذا التعريف يقتضي أن تتوفر جملة شروط في التأويل كي يكون تأويلا صحيحا، منها: أن يحتمل اللفظ المعنى المحمول عليه، وأن يقوم دليل راجح يدل على أن المراد من اللفظ هو المعنى الخفي وليس الظاهر.

ثالثا: الفرق بين التفسير والتأويل:

للعلماء فيما يحمله هذان المصطلحان مذهبان:

الأول: يرى أنهما بمعنى واحد، وهو الذي قدمناه عن كثير من قدماء المفسرين، وبه قال عدد من اللغويين كأبي عبيدة وابن فارس وآخرين.

الثاني: التفريق بينهما، واختلفوا في تحديد الوجه الفارق باعتبارات مختلفة، منها:

1. التفريق بينهما من حيث العموم والخصوص: فالتفسير أعم من التأويل، فكل تأويل تفسير ولا عكس، وبه قال الراغب الأصبهاني، يقول في المفردات: «التفسير أعم من التأويل لأن أكثر استعمال التفسير في الألفاظ ومعاني مفرداتها وغريبها، بينما أكثر استعمال التأويل في الجمل والمعاني، وأن التفسير يستعمل في الكتب الإلهية وفي غيرها، بينما التأويل أكثر استعماله في الكتب الإلهية ».

فالتفسير إما أن يستعمل في غريب الألفاظ كالبحيرة والسائبة والوصيلة، أو في وجيز مبين بشرح كقوله تعالى: **[وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ]** البقرة:43، وإما في كلام مضمن لقصة لا يمكن تصور معناه إلا بمعرفتها، كقوله: **[وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا]** البقرة:189. وأما التأويل فانه يستعمل مرة عاما ومرة خاصا، نحو لفظ **(الكفر)** يستعمل تارة في الجحود المطلق، وتارة في جحود الباري خاصة، و**(الإيمان)** المستعمل في التصديق المطلق تارة، وفي تصديق الحق تارة، وإما في لفظ مشترك بين معان مختلفة.

2. التفريق بينهما بحسب الرواية والدراية فإذا كان بيان المعنى مستنداً إلى النقل والسماع فهو التفسير، وإذا كان مستندا إلى الرأي والاجتهاد فهو التأويل؛ فالمفسر راو، والمؤول مستنبط ومجتهد، وإليه يذهب البغوي.

3. التفريق بينهما على أساس مرتبة الدلالة من حيث القطع والظن، فإذا كانت دلالة اللفظ على المعنى المراد قطعية لا تحتمل إلا وجها واحدا؛ فهو التفسير سواء كان نقلياً أو رأياً، وإن كانت دلالته ظنية ؛ فهو التأويل سواء تحصل بيانه بالدليل النقلي أو بالاجتهاد. فالتفسير ذو وجه واحد، والتأويل ذو وجوه، لذلك لا يقع التشديد في التأويل، لأنه لا يخبر عن المراد قطعا، فلا ينبغي للمؤول أن يقول: عنى كذا، أو أراد كذا، ولكن يقول: يتوجه إلى كذا من الوجوه. والمفسر يقول: عنى كذا، فيقع فيه التشديد. وبهذا قال الماتريدي.

وهذا هو المراد من قول بعضهم بأن التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلا وجها واحدا، والتأويل هو توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة إلى واحد منها، بما ظهر من الأدلة.